Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

«ستأتى أقوام يجادلونكم بمتشابه القرآن، فخذوهم بالأحاديث، لأن أهل السنن أعلم بكتاب الله».

متى تجب موافقة السنة للقرآن؟

لا خلاف بين علماء الأمة سلفا وخلفا حول موافقة السنة للقرآن، وأن فى القرآن أصولا تحمل عليها السنة فى كل ما ورد فيها، وأن ما ثبت خلافه للقرآن – يقينا – مما ينسب إلى رسول الله ﷺ، فهو غير صحيح النسبة إليه، وقد عرفنا أن طريقة علماء الأمة من موافقة السنة للقرآن تختلف عن تصورات منكرى السنة وأوهامهم الباطلة فى هذا المجال.

وبقى فرع مهم ينبغى الإشارة إليه، وهو أن موافقة السنة للقرآن واجبة وجوبا قطعيا فى الأحاديث والأفعال والتقريرات المتعلقة بأفعال المكلفين فى العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق. هذا موضع إجماع بين العلماء على اختلاف تخصصاتهم فى علوم الإسلام:

مفسرون، ومحدثون، وأصوليون، وفقهاء، ومتكلمون قال الإمام الشاطبى فى كتابه الموافقات [٤ / ٥٧] ما يلى «والثانى: أن لا يقع – يعنى الحديث النبوى – موقع التفسير ولا فيه معنى تكليف اعتقادى أو عملى، فلا يلزم أن يكون له أصل فى القرآن، لأنه أمر زائد على مواقع التكليف ... فالسنة إذا خرجت عن ذلك فلا حرج، وقد جاء من ذلك فى الصحيح، كحديث أبرص وأقرع وأعمى، وحديث جريج العابد، ووفاة موسى، وجمل من قصص الأنبياء عليهم السلام، والأمم قبلنا، مما لا ينبنى عليه عمل، ولكن فى ذلك من الاعتبار على نحو ما فى قصص القرآن ...».

وصفوة القول: أن موافقة السنة للقرآن إنما تجب فى شئون التكليف الاعتقادى والعملى. أما فيما عدا هذا فالموافقة ليست واجبة، فقد تنفرد السنة بأمور ليس لها وجود فى القرآن، وقد يكون لها وجود فى القرآن والسنة معا، لكن التوافق ليس مطلوبا، وقد أشار الإمام الشاطبى – كما تقدم – إلى بعض ما انفردت